دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشؤون العسكرية الاسرائيلية
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صايغ، يزيد
المجلد/العدد:	ع194
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	مايو
الصفحات:	95 - 99
رقم MD:	629406
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	صفقات الاسلحة، الاتفاقيات الاسرائيلية الامريكية، الاسلحة الكيميائية العربية، التهديدات الكيميائية، الاسلحة الكيماوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629406

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

شهدت الشهور الثلاثة الاولى من العام ١٩٨٩ قيام كل من الولايات المتحدة واسرائيل بالتوقيع على المزيد من الصفقات والاتفاقيات الهامّة، منها ما هو معقود بين الحكومتين وما تمّ بين شركات لدى الجانبين. وقد شملت العقود تبادل المنتجات العسكرية، وكذلك الاتفاق على اجراء البحوث المشتركة في نظم القتال المستقبلي. من جهة أخرى، أثار القادة الاسرائيليون، مجدداً، موضوع الاسلحة الكيميائية العربية وهدّدوا بالاجراءات المضادة، فيما حذّر قائد سلاح البحرية الاسرائيلي من اختلال الميزان مع القوات البحرية العربية.

مسلسل الاتفاقيات الاسرائيلية ـ الاميركية

بعد ان اتفقت الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية خلال العام ١٩٨٨ على التعاون في تطوير صاروخ مضاد للصواريخ الباليستيكية التكتيكية، بحيث تقدم الولايات المتحدة ٨٠ بالمئة من التمويل، انتقلت الشركات لدى الطرفين الى الاجراءات التنفيذية مؤخراً. فقد تعاقدت شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية مع شركة لوكهيد للصواريخ والفضاء، في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، بعد ان سبق لاسرائيل ان فاوضت، فرفضت الشركات الاميركية الاخرى، مثل رايثيون ومكدونيل دوغلاس ومارتين ماريبتا (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٩/١/٢١). وكانت المباحثات تلك ابتدأت بعد استلام اسرائيل، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، لعقد من البنتاغون الاميركي قيمته ١٥٨ مليون دولار لتطوير الصاروخ «حيتس» (السهم)، كجزء من مشروع «مبادرة الدفاع الاستراتيجية» الاميركي (المعروف بـ «حرب النجوم»).

وحسب الاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي الاخير، سوف تقوم شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية بتطوير صاروخ «حيتس» خلال المرحلة الاولى، ولن تتدخل لوكهيد الاّ بعد اجراء الاطلاق التجريبي الاول؛ وعندئذٍ، ستشارك في التطوير اللاحق وفي الانتاج (**المصدر نفسه**). وتتطلع الشركتان الى بدء التحليق التجريبي في أواخر العام ١٩٩٠، على ان يتمّ اختبار واستعراض «حيتس»، عملياً، في غضون سنتين، او ثلاث، حسب تأكيد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين. وأضاف الوزير ان الصاروخ سيعمل ضد الصواريخ الباليستيكية ذات مدى ألف كيلومتر، وليس فقط الصواريخ ذات مدى ٤٨٠ كيلومتراً، حسب بعض المصادر الاخرى. وتتطلع الولايات المتحدة، بدورها، الى البدء بعملية اقتناء «حيتس» في العام المالي ١٩٩١/١٩٩٢، علماً بأنه لم يتأكد اذا كان انتاج الصاروخ لا يخالف بنود الاتفاق الاميركي ـ السوفياتي الموقّع في العام ١٩٧٢، والقاضي بمنع نشر الاسلحة المضادة للصواريخ الباليستيكية.

الى جانب ما سبق، وقّعت الحكومتان، الاميركية والاسرائيلية، مذكرة تفاهم مدّتها خمس سنوات، لتأمين التعاون في جهود البحث والتطوير في مجال انتاج نظام اختبار للدفاع الميداني ضد الصواريخ الباليستيكية. ويشير ذلك الى تأسيس مركز اسرائيلي يحتوي على اجهزة كومبيوتر متقدمة تقدر على «محاكاة» (تقليد) شكل الدفاع ضد الصواريخ على مسرح الشرق الاوسط، استناداً الى أسلحة نظرية، منها الصاروخ «حيتس» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٤/٨). وستكلف المرحلة الاولى من المشروع، الذي يديره، من الطرف الاميركي، قيادة الدفاع الاستراتيجي التابعة للجيش، ٣٥ مليون دولار تؤمن الولايات المتحدة نسبة ٧٢ بالمئة منها.

يعكس ما سبق عمق التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، والذي تجسّد، مؤخراً أيضاً، بتحرك الادارة الاميركية نحو الموافقة على طلبات اسرائيلية جديدة للاسلحة. وتتمثّل المعدّات المطلوبة بمئتي صاروخ أرض ـ جو مضاد للطائرات محمول على الكتف من طراز ستينغر، وثلاثة أجهزة رادار

طراز «أ.ن./ت.بي.كيو ـ ٣٧»، وأربع طائرات مروحية للاستطلاع غير محدّدة النوع (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ و٥/٢/١٩٨٩). وتضمّ الصفقة المطلوبة، أيضاً، معدات الكترونية لتحديث حوالى ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز «ف ـ ١٥» لدى سلاح الجو الاسرائيلي. وقد أوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية، عند تقديم القائمة بموازاة طلبات أخرى للدول العربية في الكونغرس، في الثاني من شباط (فبراير) ١٩٨٩، ان هذه ليست طلبات رسمية حتى الآن، بل توقعات للعام الحالي.

لم يكن طلب المعدات لتحديث الطائرات «ف ـ ١٥» هو الاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي العملي، او المزمع، الوحيد في هذه الفترة. اذ تعاقدت شركة جنرال دايناميكس الاميركية مع شركة «ألبط» الاسرائيلية على قيام هذه الاخيرة بتزويد الحاسبات الالكترونية (الكومبيوتر) لطائرات «ف ـ ١٦» التي ستشتريها اسرائيل من الولايات المتحدة. وتأتي هذه الصفقة ضمن الاتفاق الواسع الذي أبرمه الطرفان، في العام ١٩٨٨، بخصوص ضمان تبادل البضائع والخدمات حسب اسلوب «أوفسيت»، والذي اتفقا على تطبيقه عند صوغ اتفاق التعاون الاستراتيجي في العام ١٩٨١ وعند التوقيع على صفقة طائرات «ف ـ ١٦» الثانية (٧٥ طائرة) في العام ١٩٨٢، حيث تعهّدت الولايات المتحدة، الآن، شراء معدات اسرائيلية، في المقابل، بقيمة ٨٠٠ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ٤/٣/١٩٨٩). ويتوزّع ذلك المبلغ بين ٣٠٠ مليون دولار تنفق لشراء المعدات الاسرائيلية المستخدمة في مشروع انتاج الطائرات مباشرة، يتمّ صرفها على مدى ثماني سنوات مقبلة، وبين ٥٠٠ مليون دولار تنفق لشراء معدات اسرائيلية أخرى لا تتعلق بصفقة طائرات «ف ـ ١٦»، يتمّ صرفها على مدى ١٢ سنة. وتجدر الاشارة الى ان شركة «ألبط» تسعى الى اقناع جنرال دايناميكس بشراء المزيد من الحاسبات الالكترونية، ليس للاستخدام على متن الطائرات المخصصة لاسرائيل فحسب، بل وعلى متن «ف ـ ١٦» المباعة للبلدان المختلفة الاخرى، وهو الامر الذي خضع للنقاش دون الاتفاق عليه حتى الآن (**المصدر نفسه**).

وفي المقابل، فقد تعاقد سلاح الجو الاسرائيلي مع شركة «لورال» الاميركية، في أواخر آذار (مارس)، على تسليمه عدداً غير محدّد من نظم الاجراءات المضادة للحرب الالكترونية «أ.ل.كيو ـ ١٧٨». وتبلغ قيمة الصفقة، التي تتمّ بهدف تزويد الطائرات «ف ـ ١٦» لدى اسرائيل، ٩٤ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٨٩).

ان التحرك نحو تنفيذ بنود الاتفاقيات السابقة بخصوص تنشيط حركة الصادرات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة يشهد تجدداً للنقاش حول طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين البلدين. وقد أثار احد المعلّقين الاميركيين الموضوع، مؤخراً، حين اقترح صوغ معاهدة أمنية اميركية ـ اسرائيلية، من اجل التعبير عن الاستعداد الاميركي لدعم أمن اسرائيل بالقوة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/١/١٩٨٩). ولحق ذلك قيام رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، بزيارة الى الولايات المتحدة، للتشاور مع المسؤولين الاميركيين حول سبل تعزيز التعاون الاستراتيجي (**الحياة**، لندن، ٨/٢/١٩٨٩).

شهدت العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية العسكرية نشاطاً اضافياً خلال الفترة الاخيرة، على شكل المزيد من الصفقات التجارية، حيث تعاقدت شركة «رامتا»، وهي تابعة لشركة الصناعة الجوية الاسرائيلية، على تزويد سلاح المارينز والجيش (البري) الاميركيين بما مجموعه ٤٠٠ جهاز كاسح للالغام، تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١ و٢٨/١/١٩٨٩). ويتمّ تركيب الجهاز في مقدم الدبابات، بحيث تشق طريقها بذاتها، ويفترض ان تركب على متن دبابات «م ـ ١أ١ ابرامز» الاميركية. وتأمل شركة «رامتا» في بيع عدد اضافي يبلغ ألف كاسح للالغام الى القوات الاميركية خلال السنوات المقبلة، حسب تأكيد مديرها العام اوري لادان. وثانياً، تقوم اسرائيل بالتفاوض مع الجيش الاميركي من اجل استئجار عدد من الطائرات المروحية للابرار القتالي من طرازي «بلاكهوك» و«أباتشي». ويذكر ان اسرائيل كانت اتفقت مع الادارة الاميركية سابقاً على اعارة سرب من طائرات القتال «كفير» لسلاح البحرية الاميركي لاغراض التدريب، على ان يتمّ دفع تكاليف ذلك بشكل اعارة المعدات الاميركية لاسرائيل. غير ان الولايات المتحدة دفعت قيمة تعديل طائرات «كفير» وصيانتها، ولم تدفع ثمن استئجارها؛ ولم تتمكن اسرائيل من استئجار المعدات الاميركية، بسبب العقبات القانونية (**المصدر**

نفسه، ٢٥/٢/١٩٨٩). الاّ ان تعديل القانون الاميركي أتاح لاسرائيل، الآن، ان تسعى الى الحصول على الطائرات المروحية المذكورة دون الاضطرار الى دفع أي أجر، بحجة ان ذلك سيكون لقاء صفقة «كفير». وهكذا يأمل سلاح الجو الاسرائيلي في ان يوفّر مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كلفة الحصول على طائرة «أباتشي» وحدها، علاوة على توفير نفقات استئجار، أو شراء، «بلاكهوك»، بحيث يصبح التأجير مجانياً.

واخيراً، تشمل سلسلة الصفقات عروضاً اميركية واسرائيلية متبادلة. فقد عرضت شركة «سولطام» الاسرائيلية برجاً جديداً للعربات المدرّعة الاميركية حاملة مدافع الهاون من طرازي «م ـ ١٢٥ أ ٢» و«ل.أ.في ـ ٨١» (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ١/٢/١٩٨٩). ويتميّز الجهاز الجديد عن مدفع «ك ـ ٦» الاسرائيلي الذي اشتراه الجيش الاميركي سابقاً بأنه يشمل البرج اضافة الى المدفع «ر.م.س ـ ٦» الجديد، الذي يتمتع بقوة صدمة أقل عند الرماية، وبامكانية التلقيم اليدوي، والآلي، علاوة على قدرة الالتفاف الدوراني الكامل، والرماية المباشرة، وتحقيق معدل رمي ١٥ قذيفة في الدقيقة ضمن ظروف الحماية النووية ـ الكيميائية ـ الجرثومية. ومن الناحية المقابلة، قرّر الجيش الاسرائيلي شراء كمية ضخمة من سيارات «جيب» الاميركية لاغراض الاستطلاع والدورية (**عل همشمار**، ١/٢/١٩٨٩). وقد تمّ تفضيل تلك السيارة من طراز «هامر»، على عربة «أفير» المنتجة محلياً، والتي سيحصل الجيش عليها، أيضاً، لاغراض التنقّل والادارة.

التهديدات الكيميائية والمضادة

جدّد القادة الاسرائيليون، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، اثارتهم لموضوع الاسلحة الكيميائية العربية، فيما أدرجوا عنصراً متميزاً ضمن أحاديثهم هو اطلاق التهديدات الصريحة ضد الدول العربية. جاء الحديث الاول في ١٧ كانون الثاني (يناير)، حين اكد وزير الدفاع الاسرائيلي ان أية دولة عربية تستخدم الاسلحة الكيميائية ضد الاهداف المدنية، أو العسكرية، الاسرائيلية ستتعرّض للضرب «مئة مرة، ان لم يكن أكثر» (**السفير**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٩). وأضاف رابين ان أربع دول عربية تمتلك مثل تلك الاسلحة مركبة على رؤوس الصواريخ الباليستيكية أرض ـ أرض لديها، وذلك باشارة غير مباشرة الى سوريا والعراق ومصر وليبيا، ثم تجدّد الحديث، بعد أيام، حين صرّح عقيد لم يذكر اسمه في مخابرات سلاح الجو الاسرائيلي بأن سوريا تقوم بتطوير الاسلحة الجرثومية (البيولوجية)، علاوة على جهودها وجهود العراق لتركيب الرؤوس الكيميائية (الغازات والسموم العصبية) على صواريخها الباليستيكية (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٨٩). وأضاف الضابط ان تلك الصواريخ قادرة على ضرب أي مكان في اسرائيل، الاّ ان ضابطاً كبيراً في السلاح، هو العميد اوري (ميخا) رام، أكد قدرة اسرائيل على التصدي للتهديدات العربية. ثم أضاف وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، صوته الى الحملة، في الثاني من شباط (فبراير)، قائلاً ان مصر في صدد تطوير الصواريخ الباليستيكية القادرة على نقل الرؤوس الحربية حتى مدى ٨٠٠ كيلومتر. وأضاف ان تلك الصواريخ قادرة على حمل الرؤوس الكيميائية، دون ان يوضح اذا ما كانت مصر تقوم بانتاجها فعلاً، علماً بأنه أوضح ان نشاط التطوير يتمّ بالتعاون مع شركة ارجنتينية وخبراء ألمان اتحاديين (**المصدر نفسه**، ٣/٢/١٩٨٩). واتهم شارون سوريا، أيضاً، بتركيب الرؤوس الكيميائية على متن صواريخ باليستيكية قامت بتطويرها بمساعدة خبراء ألمان اتحاديين لتصل مدى ١٣٠٠ كيلومتر. في المقابل، طرح محلّلون غربيون ان الصواريخ الباليستيكية، وخصوصاً تلك المزوّدة بالرؤوس الكيميائية، تقدم رادعاً فاعلاً للدول العربية ضد ليس القوة النووية الاسرائيلية وحدها، بل وضد القوة التقليدية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٧/٢/١٩٨٩). ويفسّر ذلك اشتداد الحملة الاميركية ـ الاسرائيلية لنزع الاسلحة الكيميائية العربية، نظراً الى انزعاج اسرائيل من نشوء ميزان قوى اقليمي مستقر للمرة الاولى.

جاءت هذه التصريحات وسط استعدادات اسرائيلية اضافية للوقاية من الهجوم الكيميائي، او الجرثومي، حيث أجرى سلاح الشؤون الطبية في الجيش وبعض الوحدات تمريناً تجريبياً لاختبار قدرة نقل المصابين من الاحياء السكنية الى المستشفيات، في منطقة تل ـ ابيب (حولون)، في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الماضي (**بمحانيه**، ١٩/١٠/١٩٨٩). وما لبثت شركة «ألبط» للصناعة الحربية ان كشفت النقاب عن قيامها

بتطوير اجهزة اكتشاف كيميائية للتعرف على وجود المواد السامّة في الهواء. ويتألف الجهاز الاساسي، الذي هو بحجم جهاز لاسلكي صغير، من حاسب الكتروني يقيس لون اللهب الناجم عن حرق الهواء لتشخيص مركباته (**روماح**، ٢٢/١/١٩٨٩). وبفضل مثل هذه التدابير ـ أي انتاج المعدات واجراء المناورات ـ اعتبر بعض المعلّقين الغربيين ان اسرائيل هي «الوحيدة في المنطقة التي لديها خطة للدفاع عن المدنيين ضد أي هجمات بالغازات» (**معاريف**، ١٩/٤/١٩٨٩). ويضاف الى ما سبق، ان اسرائيل قامت، من خلال جهاز الدفاع المدني، بتوزيع آلاف الاقنعة والبزّات الواقية على المدنيين، الى جانب حقنات «الانتروبين» المانعة، ضمن تجربة لاختبار قدرة الجمهور على صون تلك المعدات. ويحتفظ الدفاع المدني ـ حسب التأكيدات الرسمية ـ داخل المخازن، بما يكفي لتزويد جميع سكان اسرائيل اليهود بالاقنعة، والملابس، والمواد الطبية اللازمة. الّا ان تجربة تسليم الجمهور معداته الخاصة لم تعتبر ناجحة، حسب تقدير كبير ضباط الدفاع المدني والدفاع الميداني، العميد اهارون فاردي، الذي أشار الى عدم قيام الناس بالحفاظ على البزّات، والى عدم ملاءمة الاقنعة لجميع الفئات العمرية، والى ضرورة استبدال الحقنة دورياً كل خمس سنوات. غير انه أكد احتمال تكرار التجربة بعد رفع الوعي العام بحقيقة الخطر الكيميائي (**حيل هآفير**، ١٠/١٩٨٩). وشدّد فاردي على الفارق بين الصواريخ الباليستيكية التقليدية التي قد تصيب بضع عشرات من الاسرائيليين لو سقطت في مناطق مأهولة، وبين تلك المزوّدة بالرؤوس المتفجرة الكيميائية التي قد تؤدي الى اصابة الآلاف. وفي هذا السياق، أشار خبير اميركي، على صلة وثيقة باسرائيل، الى قيامها بتخزين غاز الخردل وبانتاج الغازات «العصبية» في منشأة في النقب، علماً بأنه اعتبر ذلك رداً على الجهود الكيميائية المصرية في عقد الستينات (**معاريف**، ١٩/١/١٩٨٩). ورأى ان الجيش الاسرائيلي ينظر الى «القدرة القتالية الكيميائية الهجومية على انها قوة ردع حيوية».

الّا انه، وفيما تنتقل اسرائيل الى استكمال العناصر الدفاعية والهجومية لمواجهة الحرب الكيميائية، يزداد الاهتمام باحتمالات انتاج واستخدام الاسلحة البيولوجية (الجرثومية) في الشرق الاوسط. فبالاضافة الى تصريح ضابط سلاح الجو حول النشاط السوري في هذا المجال، سبق لعضو في مجلس الشيوخ الاميركي وفي لجنة القوات المسلّحة التابعة له ان أكد قيام العراق بانتاج احد الاسلحة الجرثومية الفتّاكة وباجراء البحث في اصناف أخرى («مياكرو توكسين»). وقد استند في ذلك الى المصادر الاميركية والاسرائيلية، علماً بأن تقريراً اميركياً غير رسمي أوضح قيام اسرائيل، أيضاً، بالسعي الى اكتساب قدرة انتاج الاسلحة البيولوجية، بموازاة مصر وايران وسوريا والعراق (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٨/١/١٩٨٩). وأشارت هذه المصادر، وغيرها، الى احتمال قيام سلاح الجو الاسرائيلي بقصف المنشآت العراقية، علماً بأن الموقف الرسمي هو نفي ذلك التهديد، والتأكيد، فقط، ان «على اسرائيل ضمان أمنها لو انتج العراق مثل تلك الاسلحة». وينبع مصدر القلق الاسرائيلي من حقيقة الاعتماد على مصدر واحد رئيس للمياه للبلاد ككل، ألا وهو بحيرة طبريا. هذا، وأوضح كاتب عسكري اسرائيلي مزايا السلاح الجرثومي، الذي اعتبر ان مصر كانت تسعى الى تطويره قبل عشرين سنة، فلخّصها بما يلي: ١ ـ تحتاج الى كميّات صغيرة فسحب لابادة عدد كبير من الناس، على عكس الاسلحة الكيميائية؛ ٢ ـ يمكن انتاج الاسلحة البيولوجية بسرعة كبيرة لا تتجاوز الايام؛ ٣ ـ مصانع الانتاج ليست كبيرة، فاذاً يسهل اخفاؤها؛ ٤ ـ لا تختفي رواسبها بعد الالقاء والاستخدام، بل تنتشر وتتكاثر، على عكس الاسلحة الكيميائية التي تذوب وتتلاشى تدريجياً؛ ٥ ـ تصعب الوقاية منها، خاصة ان غالبية الاسلحة الجرثومية هي من نوعي «الفيروس» و«توكسين»، وخلافاً للمواد الكيميائية لا تعرف هويّتها قبل الاصابة بها (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٩).

صادف الحديث حول التهديد الكيميائي ظهور التخوّفات الاسرائيلية حول ميزان القوى البحرية. فقد صرّح قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، الاميرال افراهام بن شوشان، في ختام مدة خدمته، ان السلاح مهدّد بالزوال مع حلول العام ١٩٩٥، اذا لم يحصل على المقتنيات المقررة، البالغة قيمتها ١,٢ مليار دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٢/١٩٨٩). وشمل برنامج الاقتناء ثلاثة زوارق صاروخية من فئة ساعر ـ ٥ وغواصتين من فئة دولفين. واتهم بن شوشان هيئة الاركان العامة بمحاولة نسف مشروع التحديث، بعد ان أجّلت التوقيع عليه ومصادقته؛ كما تخوّف من استمرار البناء العسكري البحري السوري، وآثار ذلك على الدفاع الاسرائيلي الذي

سيواجه الغواصات والزوارق الهجومية الصاروخية وصواريخ الدفاع الساحلي المحسّنة. ومن وجهة نظره، ينبغي الردّ «بسلاح بحري هجومي قادر على تسديد الضربات المؤلمة للعدو. ان قوة خفر سواحل يساعدها سلاح الجو لا تقدر على مواجهة الخطر البحري» (**المصدر نفسه**). وكان بن شوشان أوضح، سابقاً، انه يتوقع تهديداً مشتركاً من القوات البحرية السورية والليبية، وانه، في حال نشوء تحالف كذلك، يترتب على اسرائيل ان تبادر الى الهجوم، لأنها ليست «جيدة في الدفاع، وليس لدينا المال اللازم لنشر كثير من الوحدات البحرية على طول الساحل» (**السفير**، ٢/٢/١٩٨٩).

غير انه، وعلى الرغم من جهوده، فقد أكد انه فشل في محاولة ادراج مؤشرات التهديد العربي الى ادراك الكثيرين في قيادة الجيش، مضيفاً ان السلاح على مفترق طرق، اذ انه سيزول بعد العام ١٩٩٥ اذا لم يحصل على المطلوب (**هآرتس**، ٢/٢/١٩٨٩). الاّ ان المعلومات الاخيرة أشارت الى عرقلة التوقيع على اتفاق انتاج الغواصتين في ألمانيا الاتحادية، وهو مشروع يعارضه رئيس الاركان، دان شومرون، في الوقت الذي يشيع الحديث عن احتمال الغاء صفقة انتاج الزوارق ساعر ـ ٥، على الرغم من الاتفاق عليها، وعلى الرغم من وجوب دفع تعويضات الى الشركات الاميركية المعنيّة (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٨٩).

د. يزيد صايغ